03

المجلة الصباح

العدد 2722 - السنة التاسعة
الثلاثاء 22 جمادى الآخرة 1438 - الموافق 21 مارس 2017
Tuesday 21 March 2017 - No.2722 - 9th Year

رفع جلسة المجلس البلدي لعدم اكتمال النصاب

رفع عضو المجلس البلدي محمد المعجل جلسة المجلس أمس وذلك لعدم اكتمال النصاب.
وكان مقررا أن يناقش المجلس في الجلسة الكتاب المقدم من وزارة الداخلية في شأن ترشح خمسة من أعضاء المجلس البلدي لانتخابات مجلس الأمة 2016. وتنص المادة (13) من قانون رقم (33 لسنة 2016) في شأن بلدية الكويت في فقرتها الثانية انه «يعتبر عضو المجلس البلدي مستقيلا من المجلس في حال قدم طلب ترشحه للانتخابات البرلمانية».
علاوة على ذلك كان مقررا أيضا مناقشة المجلس البلدي طلب تعديل حدود مشروع غرب عبدالله المبارك الإسكاني إضافة إلى كتب وزارة الداخلية حول تخصيص موقع لمركز الدفاع المدني بمنطقة الضجيج جنوب الفروانية وتعديل مكونات مشروع جمعية الشرطة الاستهلاكية بمنطقة الاستعمالات الحكومية بالعارضية.

وزيرا التجارة والبلدية عرضا إجراءاتهما تجاه المشاركين في اجتماع «الوثيقة المسربة»

مجلس الوزراء: حذار من التلاعب والعبث بالأمن الغذائي

- ضمان توفير المخزون الاستراتيجي الدائم للسلع الحيوية وجعلها بمتناول الجمهور
- معالجة مشكلة إيجارات المحلات التجارية في سوق المباركية بطريقة قانونية

سمو رئيس مجلس الوزراء مترئسا اجتماع الحكومة أمس

جانب من الاجتماع

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي بعد ظهر أمس في قاعة مجلس الوزراء بقصر بيان برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

وقال الأمين العام لمجلس الوزراء عبداللطيف عبدالله الروضان وبعد الاجتماع أن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أحاط مجلس الوزراء علما بنتائج الزيارة التي قام بها للبلاد وزير خارجية جمهورية مالطا الصديقة الدكتور جورج فيلا والتي تم خلالها استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تطويرها وتعزيزها في كافة المجالات والميادين بما يخدم مصلحة شعبي البلدين الصديقين كما تم التوقيع على اتفاقية تستهدف تعزيز التعاون الثقافي والفني بين البلدين.

ثم أحاط نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس خالد الصالح مجلس الوزراء علما بنتائج الجولة التي قام بها مؤخرا وشملت كلا من لندن ونيويورك و يوسطن و لوس انجلوس والتي استهدفت استعراض جميع المعلومات الاقتصادية التي يرغب توضيحها للمستثمرين العالميين وذلك في خطوة تسهم في تحفيز مستثمري السندات الدولية على الاكتتاب في سندات الدين العام بالعملة الأجنبية لدى الأسواق الخارجية التي تخطط الحكومة الكويتية لطرحها خلال النصف الأول من العام الحالي وقد شرح للمجلس ما لمسه من اقبال واسع على الاكتتاب في هذه السندات حيث بلغ اجمالي مبلغ تغطية الاكتتاب ثلاث اضعاف قيمة الاصدار وقد عبر مجلس الوزراء عن عميق ارتياحه لما ابرزته هذه الجولة من مؤشرات إيجابية تعكس الثقة الكبيرة في الاقتصاد الكويتي مؤكدا على ضرورة مواصلة الجهود الجادة لتنفيذ خطوات الاصلاح المالي والاقتصادي والعمل على تنويع مصادر الدخل على التصنيف الائتماني للكويت.

كما أحاط وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد ناصر الروضان مجلس الوزراء علما بالإجراءات التي تم اتخاذها تنفيذا لتوجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء في سبيل حل مشكلة إضراب أصحاب المحلات في سوق المباركية نتيجة لزيادة الإيجارات من قبل الشركة المستثمرة حيث تم مخاطبة الشركة المديرة لسوق المباركية لوقف زيادة القيمة الإيجارية على أصحاب المحلات كما أكد بانه سيتم معالجة المشكلة معالجة قانونية حفاظا على نشاط هذا السوق الذي يعد موروثا شعبيا ومرفقا سياحيا يتوافد عليه الزوار من كل مكان.

ومن جانب آخر استمع مجلس الوزراء أيضا إلى شرح من كل من وزير التجارة والصناعة ووزير الشباب بالوكالة خالد ناصر الروضان ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية محمد ناصر عبدالله الجبري بشأن ما تسرب حول اتفاق مجموعة من مستوردي الأغنام وبناءا على توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء فقد تم اجتماع مع كل من جهاز حماية المنافسة والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية ومسؤولي شركة نقل وتجارة المواشي وقيادات وزارة التجارة والصناعة وتم تكليف جهاز حماية المنافسة بإجراء التحقيق بشأن أي مظاهر تنطوي على ممارسات احتكارية تستهدف رفع أسعار اللحوم واتخاذ الإجراءات القانونية في شأنها وقد أكد مجلس الوزراء على اتخاذ كافة السبل اللازمة لضمان توفير المخزون الاستراتيجي الدائم للحوم بالأسعار التنافسية التي تكون في متناول الجمهور ومساءلة كل من يحاول العبث والتلاعب والتحايل لرفع أسعار هذه السلعة الحيوية.

وقد تدارس مجلس الوزراء توصية لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن نتائج الاجتماعين السادس والسابع للجنة الكويتية العراقية المشتركة المعنية بتنظيم الملاحة في خور عبد الله وقرر المجلس تكليف وزارة الأشغال العامة بالتنسيق مع وزارة المالية لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لمشروع تطوير الملاحة في خور عبد الله وفق الضوابط والنصوص القانونية المعمول بها في هذا الشأن.

وفي ضوء اهتمام الحكومة بتعزيز العمل بنظم المعلومات وفق بيئة تضمن نقل وتداول المعلومات بسرية وأمان دون التعرض لأي مخاطر فقد كلف مجلس الوزراء الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بمباشرة الاختصاص بمهام ومسؤوليات الأمن السيبراني على المستوى الوطني وإنشاء المركز الوطني للأمن السيبراني بهدف التعامل مع المخاطر والتحديات التي تواجه أمن المعلومات في البلاد ووقاية الأجهزة والخدمات المختلفة من مخاطر التعرض للاختراق.

واحيط مجلس الوزراء علما بكتاب ديوان الخدمة المدنية بشأن اعتبار يوم الخميس الموافق 2017/4/27 عطلة الاسراء والمعراج بدلا من يوم الاثنين الموافق 2017/4/24.

كما بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة واطلع بهذا الصدد على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة. ثم بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي وقد أدان المجلس الهجوم الإرهابي المسلح على رجال الأمن في منطقة القطيف مؤخرا والذي أسفر عن مقتل رجل أمن مؤكدا تأييد دولة الكويت لكل الإجراءات التي تتخذها المملكة لمحاربة قوى الشر والضلال التي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة الشقيقة.

كما استنكر مجلس الوزراء الهجوم في مطار (اورلي) في باريس الذي وقع يوم السبت الماضي مؤكدا موقف دولة الكويت الثابت والمبدئي المناهض للعنف والإرهاب في كافة صورة وأشكاله

تكليف «الأشغال» و«المالية» لتوفير الاعتمادات اللازمة لتطوير الملاحة في خور عبد الله

أكدت أن الوقف أو الزيادة لايتمان إلا بقانون يقره مجلس الأمة

وزيرة الشؤون: لا قطع للمساعدات الاجتماعية عن مستحقيها

- تطبيق القانون في العمل الخيري زاد إيراداته إلى الضعف وخفض مخالفاته إلى النصف
- انتهى زمن الحملات الإغاثية غير المرخصة فالشؤون ترخص وتراقب وتنظم العمل الخيري وتحمي سمعة الكويت

هند الصبيح

- استعنت بمجموعات شبابية تزخر بطاقات إبداعية .. وأحلنا 40 ملفاً إلى النيابة وهدفنا حماية ذوي الإعاقة الحقيقيين

نفت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ان تكون وزارة الشؤون الاجتماعية قد قطعت او ستقطع المساعدات الاجتماعية عن مستحقيها مشيرة الى ان المساعدات الاجتماعية يتم منحها للفئات المستحقة وفق قانون المساعدات العامة واي قطع لهذه المساعدات او حتى زيادة في شرائح مستحقيها يحتاج تعديل للقانون او اقرار قانون جديد مشددة على اهمية تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بصرف المساعدات التي تعتبر مساعدات وليست رواتب كما يعتبرها البعض.

واشارت الوزيرة في تصريح صحافي أمس إلى ان وزارة الشؤون افتقرت الى الكثير من اللوائح المنظمة للعمل على مدى فترات سابقة وكثير من القوانين غير مفعلة ناهيك عن وجود ملاحظات كثيرة لديوان المحاسبة على وزارة الشؤون منذ بداية استلامها لهذه الحقيبة الوزارية الامر الذي جعلنا نسعى الى تنظيم هذه الامور والحرص على تطبيق القانون على الجميع وبخاصة في الامور المالية.

وكشفت الصبيح في هذا الصدد عن وجود دراسات في الوقت الحالي تهدف الى التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمساعدات الاجتماعية فضلا عن دراسة أثرها على الناتج المحلي للدولة مشيرة الى ان هناك حالات تسعى الى الاعتماد على المساعدات الاجتماعية دون السعي من اجل دخول سوق العمل والبحث عن الوظيفة مؤكدة ان الدولة مهمتها ودورها توفير الوظائف للشباب وليس تقديم المساعدة لهم فقط وتشجيعهم على التواكل وعدم العمل لافتة ان هناك دراسات لجميع الفئات التي تستفيد من المساعدات الاجتماعية بهدف التعرف على مدى حاجة هذه الفئات للمساعدة من عدمه.

وفيما يتعلق بالعمل الخيري اكدت الوزيرة الصبيح ان تطبيق القانون على القائمين على هذا العمل بهدف تنظيمه ادى الى الكثير من الايجابيات التي تجعلنا نتمسك بالسير في هذا الاتجاه ومن ابرز تلك الايجابيات زيادة ايرادات العمل الخيري الى الضعف وانخفاض المخالفات الى النصف وزيادة اعداد الجمعيات الخيرية اضعاف ماكنت عليه قبل مايقارب ثلاث سنوات مضيفة انه اذا كان التقنين والتنظيم للعمل الخيري والحزم في تطبيق القانون يؤدي الى هذه النتائج الايجابية فمرحبا به بل وسنزيد من الحزم والتقنين لمزيد من الايجابية.

واشارت في هذا الصدد الى زيادة الفرق العاملة في مجال العمل الخيري وفق القانون وبتراخيص معتمدة من وزارة الشؤون وليس بتصرفات ذاتية مثلما كنا نرى بعض الاشخاص الذين يتعاطفون مع بعض الشعوب نتيجة حدوث بعض الكوارث ومن ثم يقررون تنظيم حملات اغاثية لا نعرف كم المبالغ التي يحصلونها او فيما ينفقونها بعيدا عن رقابة الشؤون ودون علم وزارة الخارجية وهو ما لن نقبله كونه يزعزع ثقة المتبرعين لاعمال الخير ولا يضمن وصول التبرعات وفق رغبة المتبرعين فضلا عن تشويه سمعة دولة الكويت دوليا في هذا المجال.

واشادت الصبيح بجهود كافة العاملين معها في مختلف الجهات التي تخضع لاشرافها مشيرة الى انه لولا هذه الجهود المبذولة من الجميع بدءا باصغر موظف وصولا الى اكبر مسؤول ماكنا استطعنا ان نحقق ما حققناه من انجازات او ما وصلنا اليه من نتائج.

وفي مجال الاعاقة اوضحت الصبيح انها حرصت على تنظيم عمل اللجان الطبية واعادة تدقيق الملفات لضمان تقديم الخدمات لمستحقيها من ذوي الاعاقة وتحقيق مبدأ العدالة لافتة في هذا الصدد الى وجود الكثير من المخالفات في بعض الملفات مما استدعى الى احالتها الى النيابة وعددها مايقارب 40 ملف تبين وجود شبهة تزوير فيها ويأتي هذا حرصا على ذوي الاعاقة الحقيقيين وضمان استدامة هذه الخدمات المقدمة لمستحقيها فقط.

وحول قطاع الشباب ومدى دعم هذه الفئة الهامة في المجتمع الكويتي اكدت الوزيرة الصبيح ان الشباب هم المستقبل ونحن حريصون على دعمهم وتشجيعهم على خوض غمار سوق العمل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كاشفة في هذا الصدد عن دعمها للشباب من خلال تجربة الاستعانة بمجموعات شبابية تطوعية قدمت الكثير من المقترحات التي تم الاخذ بها ومنها على سبيل المثال انشاء مركز الصديق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يضم كافة الجهات الحكومية المعنية بتقديم الدعم وخدمة اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الهيئة العامة للقوى العاملة مؤكدة ان شباب الكويت يملكون طاقات ابداعية على اعلى مستوى ويثبتون دوما انهم على قدر كبير من المسؤولية متى ما كلفناهم بها ووضعنا فيهم الثقة وقدمنا لهم الدعم اللازم

الكويت تطالب بإبقاء ملف الانتهاكات الإسرائيلية ضمن أعمال مجلس حقوق الإنسان

جمال الغنيم

جنيف - كونا: طالبت دولة الكويت أمس مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان بضرورة الابقاء على تناول ملف انتهاكات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي العربية التي تحتلها "بندا ثابتا في جدول اعمال دورات المجلس".

جاء ذلك في بيان لدولة الكويت امام الدورة الـ34 للمجلس في اطار الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة مايكل لينك والذي القاه مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى في جنيف السفير جمال الغنيم.

واوضح السفير الغنيم ان موقف دولة الكويت "يعود في المقام الاول الى خطورة الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بسبب سياسات الاحتلال الاسرائيلية وجسامتها التي يعد الكثير منها جرائم حرب واخرى ضد الإنسانية ما يستدعي ان يوليها المجلس كل الاهتمام والدراسة".

واضاف "ان المجلس ليس مطالبا فقط بدراسة تلك الانتهاكات بل عليه ايضا المطالبة بمحاسبة مرتكبيها".

ولفت الى ان "عدم الابقاء على هذا البند كجزء ثابت من جدول اعمال دورات المجلس او محاولة تهميشه ما هو الا تشجيع اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال على الاستمرار في انتهاكها للقانون الدولي الانساني".

واكد السفير الغنيم ان دولة الكويت "تدين الاعتداءات كافة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الاعزل والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قبل الاحتلال الاسرائيلي".

وسلط الضوء في هذا المجال على معاناة الشعب الفلسطيني المستمرة منذ نحو 70 عاما والمتمثلة في انتهاك قرارات الأمم المتحدة وممارسة سياسة التمييز العنصري والتطهير العرقي بالإضافة الى المضي قدما في سياسة تهويد القدس ومحاولة فرض السيادة على الحرم القدسي الشريف.

واكد حرص دولة الكويت على نيل الشعب الفلسطيني كامل حقوقه وفي مقدمتها حق تقرير المصير والحرية والاستقلال واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وبين ان ما يعانيه الشعب الفلسطيني "ما هو الا ضعف واخفاق للارادة والمجتمع الدوليين في ايجاد حل شامل ومنصف لهذه القضية العادلة التي طال امدها".

واعرب السفير الغنيم في السياق ذاته عن قلق دولة الكويت الشديد ازاء استمرار إسرائيل في استعمار الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال سياسة الاستيطان التي تعد خرقا للمادة (49) من اتفاقية جنيف.

كما ذكر "ان النشاط الاستيطاني في مدينة القدس الشرقية وما حولها واستمرار العمل في بناء الجدار العازل واجراءات تهويدها وتغيير معالمها الدينية والتاريخية وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة فيها اضافة إلى استمرار اعمال الحفريات والتنقيب اسفل المسجد الأقصى ومواقع دينية اخرى في القدس خرق واضح وصريح لاتفاقية جنيف الرابعة".

واضاف ان قائمة الانتهاكات الاسرائيلية تتضمن ايضا قيام اسرائيل بفصل الاحياء السكنية الفلسطينية في كل من الضفة الغربية والقدس عن المدينة المحتلة بالاضافة الى استيلائها على الأراضي ومصادرتها للمياه وإنشاء مستوطنات جديدة واقامة جدار عازل.

وبين ان جميع تلك الانتهاكات "ادت الى ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية مروعة وساهمت في تفشي ظاهرة الفقر اضافة الى انتشار حالة من الخوف والهلع بين الفلسطينيين بسبب اباحة استخدام السلاح من قبل الجنود الاسرائيليين ضد الفلسطينيين الابرياء والعزل".

ولفت الغنيم الى ان القوات الاسرائيلية لاتزال تفرض اجراءات مشددة على دخول البلدة القديمة في مدينة القدس كما تعمل على هدم المنازل هناك وذلك في اطار العقاب الجماعي الذي تفرضه وبهدف تغير معالم المدينة المحتلة واخلائها من سكانها الفلسطينيين.

وحذر من ان هذه الانتهاكات "من شانها تقويض الجهود الدولية الرامية إلى وضع نهاية للاحتلال وقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة بموجب القرارات الصادرة من الشرعية الدولية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بما لا يخدم استقرار المنطقة ككل".